محكم

السلطة على الطبيعة والحقيقة:
تحليل فوكو لعناصر الحوكمة في عصر الدولة الليبراليّة الجديدة

أشرف حسن منصور
باحث مصري



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مقدمة:

في إطار البحث عن شكل الدولة المناسب لنا بعد انتفاضات الربيع العربي، يهمّنا التعرف على الشكل الحالي للدولة في الغرب، وذلك عن طريق أعمق تحليل تمّ تقديمه لهذا الشكل، وهو التحليل الذي قدّمه ميشيل فوكو. وترجع أهمية تحليلات فوكو للسلطة في الغرب إلى أنّها تركّز على الشكل الليبرالي في الحكم، وهو الشكل الذي تميّز به نموذج الدولة في الغرب. ونظراً لأنّ الخطاب الليبرالي يشكّل واحدا من أهمّ الخطابات السياسيّة في بلادنا، والذي برز على الساحة خاصة بعد هزيمة خطاب الإسلام السياسي في اختبار السلطة، فإنّه يهمنا التعرف على ذلك النقد الذي قدمه فوكو لليبراليّة في الغرب.

إنّ نقد فوكو لليبراليّة يساهم في القضاء على الكثير من الأوهام التي علقت بالتيارات الليبراليّة العربيّة. وقد سبقت فوكو محاولات كثيرة لنقد الليبراليّة، تبرز ارتباطها بالرأسماليّة وتشكيلها لأيديولوجيا مبرّرة لها (الماركسيّة)، أو تبرز طابعها الشكلي وعجزها عن إدارة شؤون الدولة خاصة في وقت الأزمات وفشل الشكل البرلماني في الحكم (كارل شميت واليسار الجديد). لكنّ نقد فوكو لليبراليّة لا يتناولها باعتبارها أيديولوجيا تبريريّة، ولا باعتبارها قواعد شكليّة صوريّة. بل إنّ تحليلات فوكو تكشف عن كون الليبراليّة هي في الأساس آلية للحكم، لا تضعف من سلطة الدولة إلاّ في الظاهر، ولا تهاجم السلطويّة إلا في شكل واحد فقط، وهو المرتبط بالاقتصاد المخطط (سواء في الأنظمة الاشتراكيّة أو أنظمة دولة الرعاية)، وتخلق سلطويّة جديدة باسم الطبيعة والحقيقة.

إنّ الخطاب الليبرالي السائد في عالمنا العربي والذي تهيمن عليه الأفكار الحقوقيّة والتعاقديّة والمواجه لسلطة الدولة في حد ذاتها بحجّة سلطويّتها كان يمثّل مرحلة ماضية من مراحل تطور الليبراليّة في الغرب، ولم يعد يمثّل المرحلة الحالية، ولذلك فنحن نقف أيديولوجياً عند القرن الثامن عشر. إنّ التخلف التاريخي الذي نعيشه هو الذي يفرض علينا أن نشهد تجارب سياسيّة تظهر مساوئها وتتضح في الغرب قبل أن نطبّقها نحن، وهذا هو حال الليبراليّة في بلادنا. وهذه الدراسة تهدف إلى التعرّف على مصائر الليبراليّة في الغرب، أي على مستقبل ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات الليبراليّة إذا ما طبّقت بالطريقة الغربيّة عندنا.

****

تركّز هذه الدراسة على أبحاث ميشيل فوكو السياسيّة التي درست تحوّلات السلطة من العصر الكلاسيكي وعبر عصر الحداثة وحتى عصر ما بعد الحداثة، تلك الأبحاث المتمثّلة في الدروس الثلاثة التي ألقاها فوكو في الكوليج دو فرانس أواخر السبعينيات: "يجب الدفاع عن المجتمع" (1976)، و"الأمن والإقليم

والسكان" (1978)، و"مولد السلطة الحيويّة" (1979)؛ وتتناول الدراسة ذلك التحول الذي رصده فوكو في ممارسات السلطة من آليات الضبط والرقابة إلى ميكانزمات إدارة البيئة الحيويّة للسكان داخل إقليم الدولة. هذه الدروس الثلاثة هي التي وضع فيها فوكو كل أفكاره وتحليلاته السياسيّة لطبيعة السلطة في الدولة الحديثة، ووضع نظريّته الخاصة في الليبراليّة الجديدة، التي لم ينظر إليها على أنّها مجرد أيديولوجيا تبريريّة لإجراءات اقتصاديّة أو مجرّد سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة تعيد إحياء شكل قديم لليبراليّة، بل على أنّها الإطار العام لممارسة السياسة الحيويّة Bio-politics، وهو نوع جديد من السياسة نشأ بعد السياسة الانضباطيّة والعقابيّة في العصر الكلاسيكي[1]. هذه السياسة الحيويّة تشتغل على الخاضعين لها باعتبارهم كائنات بيولوجيّة في الأساس، وتتحوّل السلطة بذلك إلى إدارة لأدقّ تفاصيل الحياة البشريّة من خلال الحاجة والرغبة والمصلحة.

وفي هذا التحول الجديد للسلطة تشتغل الحوكمة الليبراليّة الجديدة بمفهوم جديد عن الطبيعة والحقيقة. فالطبيعي في إطار الحوكمة الليبراليّة الجديدة هو البيولوجي الذي تمّ استيعابه بالكامل في آليات السوق باعتبارها المعبّرة عنه، والحقيقي هو كلّ ما يعبّر عن هذه الآليات في صورة استجابة حكوميّة لها أو تنظير علمي لها في صورة اقتصاد سياسي. وتتحوّل الشرعيّة بذلك من شرعيّة للدولة ذاتها تأتي من خارجها، أي من حق طبيعي وعقد اجتماعي، إلى شرعيّة للممارسات الحكوميّة تأتي من داخلها عن طريق استجابتها للطبيعة والحقيقة، طبيعة السوق وحقيقته الاقتصاديّة. وتصير معايير الحكم على السلطة داخليّة هي الأخرى، مثل النجاح والفشل، الكفاءة وعدم الكفاءة، تلك المعايير التي أصبحت خاضعة للسلطة نفسها نظراً لاستيعاب الحوكمة الليبراليّة لطرفي الوسائل والأهداف. فعندما يكون الهدف هو من وضع السلطة ووسيلة الوصول إليه من وضع السلطة أيضاً، تكون معايير الحكم على السلطة في يد السلطة من البداية إلى النهاية. صحيح أنّ هذه المعايير تستند إلى محكّ الطبيعي والحقيقي، أي تكون إجراءات السلطة ناجحة طالما كانت مستجيبة للطبيعة والحقيقة، فاشلة إذا لم تكن مستجيبة، إلاّ أنّ الطبيعي صار هو البيولوجي، وصارت الحقيقة هي التعبير العلمي والسياسي عنه، ومن هنا يأتي وصف فوكو للدولة الليبراليّة الجديدة بأنّها سلطة حيويّة تمارس سياسات حيويّة.

والهدف من هذه الدراسة هو البحث في كيفيّة رصد فوكو لتحوّلات الطبيعي والحقيقي من العصر الكلاسيكي إلى عصر الليبراليّة الجديدة، والكشف عن تمفصلهما في إطار نظرية فوكو في العلاقة بين السلطة

[1]- كان تحليل فوكو لسياسات الانضباط والعقاب هو هدف كتابه "المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن"، ترجمة د. علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي. مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990

والمعرفة، وتوضيح تشكيل الطبيعي والحقيقي بالمعنى الحيوي النيوليبرالي لعناصر الحوكمة الليبراليّة الجديدة.

قدّم فوكو تحليلاته للسلطة باعتبارها مضادة للنزعات التاريخيّة التقدّميّة، وللنزعات الجدليّة الهيجليّة والماركسيّة. لكن هل استطاع فوكو الانفلات من هذه النزعات بالفعل كما أراد هو؟ أم أنّ تحليلاته تضمّنت منطقاً جدلياً رغماً عن نوايا فوكو وتوجّهاته المنهجيّة؟ تتوصّل هذه الدراسة إلى أنّ تحليلات فوكو لما أسماه السياسات الصغرى Micro-politics والقوى الصغرى Micro-power ولموضوع الليبراليّة ككلّ، لا يمكن فهمها الفهم الصحيح والكامل إلا بالاستعانة بالإطار الجدلي الماركسي الذي ستوضّح الدراسة أنّ دروسه الأخيرة تتّجه إليه بطريقة غير مقصودة من فوكو.

****

تحليل الممارسات الحكوميّة:

ينطلق فوكو في تحليله لأشكال السلطة في عصر الحداثة الأوروبيّة من تحليل للممارسات الحكوميّة Governmental Practices، لا من دراسة تقليديّة للهيكل السياسي والإداري للدولة[2]. وفي هذا النوع من التحليل لا يتناول فوكو موضوعات معطاة سلفاً مثل صاحب السيادة والشعب والرعيّة والدولة والمجتمع المدني، تلك الموضوعات التي تدرسها التخصّصات التقليديّة للعلوم الاجتماعيّة، بل سيتناول كيف تنعكس الممارسات الحكوميّة على نفسها، أي تفكّر في نفسها وتعقلن ذاتها، وكيف كان يمكن لثنائيات مثل الدولة والمجتمع المدني، والسيادة والرعيّة، أن تنشأ من الأصل. والملاحظ أنّ منهجية فوكو هذه هي منهجية كانطية[3]، لأنّها تتضمن السؤال عن شروط الإمكان Conditions of Possibility، إذ هو يسأل نفسه: كيف كان يمكن للدولة الحديثة أن تنشأ؟ وكيف صارت على ما هي عليه الآن؟ وما هو الأساس الذي ظهرت عليه ثنائية الدولة والمجتمع؟ وعلى أي أساس ظهر الحكم الليبرالي والشكل الليبرالي في الحكومة وفي الدولة؟[4] لكن بينما يبحث سؤال الإمكان الكانطي عن الشروط القبليّة للمعرفة المشروعة ويضعها في الملكات المعرفية

---

[2]- Michel Foucault, *Secutiry, Territory, Population*. Lectures at the College de France. Edited by Michel Senellart, translated by Graham Burchell (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 108-109, 115-116

[3]- ظهرت دراسات كثيرة ترصد هذا الطابع لمنهجية فوكو، نذكر منها:

Djaballah, Marc, *Kant, Foucault, and Forms of Experience* (New York/London: Routledge, 2008), pp.160ff, 212ff; Koopman, Colin, *Genealogy and Critique: Foucault and the Problems of Modernity* (Bloomington/ Indianapolis: Indiana University Press, 2013), pp. 108-121

[4]- Michel Foucault, *The Birth of Biopolitics*. Lectures at the College de France 1978-1979. Trans. by Graham Burchell (Basingstoke & New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 2-3

للعقل وما فيه من مقولات معرفية قبلية، فإنّ سؤال الإمكان عند فوكو يبحث عن شروط إمكان الأشكال السياسيّة في الممارسات الحكوميّة ذاتها، لا في أفكار الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي.

يبدأ فوكو إذن برصد الممارسات الحكوميّة، لا استنباطها من كليّات من نوعيّة الحق والعقد والسيادة والمجتمع، ويكشف في سياق تحليله عن كيفيّة ظهور هذه الكليّات عبر تلك الممارسات. طريقته إذن ليست استنباطيّة بل محايثة[5]، لا تنظر إلى الكليّات على أنّها مبادئ ومنطلقات وأسس يبدأ عندها تحليل الممارسات الحكوميّة، بل إنّ تحليل الممارسات الحكوميّة ذاتها هو الذي سيكشف في سياقه عن ظهور تلك الكليات، وبذلك يكشف عن تكوّنها أو جينيالوجيتها. ومع العلم بأنّ تلك الكليّات تنتمي لمجال المعرفة، فإنّ فوكو يرفض أن تكون المعرفة سابقة على السلطة، بل إنّ الاثنين عنده يتشكلان معاً منذ اللحظة الأولى، ويظلان في علاقة تشابك وتضافر وتمفصل بعد ذلك.

خاصية الدولة في عصر الحداثة الأوروبيّة:

في حين كانت الدولة في العصور الوسطى كياناً سياسيّاً تابعاً لكيانات أعلى وأكبر منها، مثل الكنيسة الكاثوليكية أو الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فإنّ ما يميز الدولة في عصر الحداثة الأوروبية هو أنّها كانت دولة لذاتها فقط، إذ هي توجد لذاتها ومن خلال ذاتها، ولا تطيع سلطة أعلى من سلطتها هي، لأنّ الدولة هي قانونها الخاص بها، ولا تجد مبرّر وجودها إلاّ من ذاتها. وهذا هو معنى عبارة Raison d'état، التي تعبر عن عقلانيّة الدولة، فالدولة ما هي إلا عقلانيّة من نوع جديد، عقلانيّة دولتيّة.[6] وتحليل فوكو هنا يكشف عن التمايز الذي حدث لمجال الدولة وجعله مستقلاً ومسيّراً بذاته ومنفصلاً عن الكنيسة والمجتمع المدني أيضاً. فما كان يميز الدولة في العصور الوسطى وحتى عصر النهضة أنّه كانت هناك قيود قانونيّة خارجيّة على سلطتها، تتمثل في القانون الإلهي أو الكنسي، والقانون الطبيعي ومعه العقد الاجتماعي الذي تأسّس في لحظة ما في الماضي البعيد. هذه القيود كانت خارج الدولة ولا تنتمي إلى مجالها الذاتي، بحيث إنّ خروج الدولة، أو بالأصح الممارسات الحكوميّة، عن تلك القيود والحدود يقدّم المبرّر الكافي للخروج عليها وعلى سلطتها ورفض الطاعة، ومن ثم العصيان والثورة.

[5]- بالمعنى البنيوي الجديد للمحايثة والذي يعني استيعاب البنية بالكامل لكل آثارها في داخلها وغياب عنصر أساسي واحد فيها ينفرد بالفاعلية. حول رفض فوكو للبدء بالكليات التصورية العامة في تحليل موضوعات دراسته، انظر: ميشال فوكو: حفريات المعرفة. ترجمة سالم يفوت. المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1987، ص ص 119- 125 وما بعدها.

[6]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 5

كانت هذه الحدود والقيود مبرّرة إلهياً في البداية، ثم مبررة طبيعيّاً (نسبة للحق الطبيعي) بعد ذلك ثم تعاقديّاً (نسبة إلى العقد الاجتماعي)، وأخيراً اجتماعياً، أي بالنظر إلى الإرادة العامة التي إذا خرجت عنها الدولة يكون من حق المجتمع الخروج عليها. ومعنى هذا التحليل أنّ الليبراليّة الكلاسيكية للقرن السابع عشر، أعني ليبراليّة هوبز ولوك، أحلّت القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي محلّ القانون الإلهي والكنسي باعتبارهما قيوداً خارج سلطة الدولة ولا تنتمي إلى مجالها الخاص، وبهذه الصفة فقد كانا يسيران حسب مبدأ القيد الخارجي نفسه على سلطة الدولة[7]. ذلك لأنّ ما كان يحكم هذا القيد هو أن يكون خارج الدولة حتى يستطيع تقييد سلطتها، فالقيد يجب أن يكون خارجيّاً وفق هذا التصور، وهذا عكس ما صارت عليه قيود الدولة في عصر الحداثة وما بعدها؛ إذ صار القيد داخلياً. ومبدأ القيد الخارجي للدولة سوف ينتهي في القرن الثامن عشر مع نشأة ليبراليات السوق والمنفعة، أي ليبراليّة "دعه يعمل، دعه يمر"، وما تبعها من الليبراليات النفعيّة.

وهذا هو الفرق بين ليبراليّة هوبز ولوك في القرن السابع عشر وليبراليّة الفيزيوقراط والاقتصاد السياسي الكلاسيكي والنفعيّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالأخيرة كانت تعمل في خدمة الشكل الجديد للدولة المستقلة التي لا تجد مبرّرها وشرعيّتها إلاّ من ذاتها. فمبرّر وجود الدولة والعقلانيّة التي تعبّر عنها في عصر الحداثة كانت آتية من كونها تترك الجميع وشأنهم، أمّا إذا تدخّلت وأعاقت مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، الذي يعبّر عن طبيعة السوق الرأسمالي، فهذا يعني خروجها عن الشرعيّة. والدولة عندما تتدخّل أكثر ممّا يجب تفقد شرعّيتها. وهذا هو المعنى الذي ورثته الليبراليّة الجديدة من ليبراليّة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويجب أن نلاحظ أنّ الليبراليّة الجديدة قامت بإحياء ذلك المعنى القديم وأعادت تدويره حالياً وعلى نطاق عالمي، بعد أن توقّفت مسيرة الشكل الليبرالي للحكم مؤقّتاً منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين، أي في عصر دولة الرعاية الاجتماعيّة والديموقراطيات الاجتماعيّة والاقتصاد المخطط، وكأنّ هذا العصر في الاقتصاد المخطط لم يكن سوى فترة انتقالية بين عصرين ليبراليين[8].

وابتداء من القرن الثامن عشر سوف تكون القيود على الحكومة قيوداً غير خارجية، أي لن تكون نصّاً إلهياً أو حقوقاً طبيعيّة، ولن تكون أيضاً إرادات طوعيّة من الرعيّة اتّفقت في لحظة ما على الدخول في المجتمع وتأسيس النظام السياسي، بل ستكون قيوداً داخليّة، أي في أهداف الحكم نفسه. هذه القيود سوف تحدّد ما يجب القيام به وما لا يجب، لا ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي، صالح أو فاسد، خيِّر أو شرّير. سوف تنعزل

[7]- حول تحليل فوكو لليبراليّة الكلاسيكية، انظر: فوكو: يجب الدفاع عن المجتمع. دروس ألقيت في الكوليج دو فرانس لسنة 1976. ترجمة وتقديم وتعليق د. الزواوي بغورة. دار الطليعة، بيروت 2003، ص ص 66-68، 108-112

[8]- د. أشرف منصور: **الليبراليّة الجديدة، جذورها الفكريّة وأبعادها الاقتصاديّة**، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2008، المقدمة.

الاعتبارات الأخلاقيّة والقيميّة والدينيّة عن مجال الحكم، ويصير معيار الحكم هو الكفاءة، أي الممارسة الحكوميّة وفق ما يتاح لها من وسائل للوصول إلى أهدافها الخاصة، وأهدافها الخاصة هي الحكم، ولا شيء غيره.

كما أنّ الممارسة الحكوميّة لن تعمل على تقسيم الرعيّة إلى جزء يخضع للفعل الحكومي وجزء لا يخضع ويتمتع بالحرّيّة، ولن تميّز الممارسة الحكوميّة بين الخضوع وعدم الخضوع، سواء كان هذا الخضوع طوعيّاً أو إراديّاً أو قهريّاً. فالتقسيم لن يكون بين الأفراد أو الناس أو الرعيّة، بل داخل الممارسة الحكوميّة نفسها، بين العمليّات والإجراءات التي يمكن القيام بها، وتلك التي لا يمكن القيام بها، وبين ما يجب عمله والوسائل المتاحة لعمله وما لا يجب عمله، حتى لو توافرت وسائله[9]. وبالتالي تختفي الحقوق والحرّيّات الأساسيّة باعتبارها قيوداً على الحكومة، وباعتبارها كذلك مصدر شرعيّة الحكومة إذا ما راعتها، وسبب عدم شرعيّتها وبالتالي الثورة عليها إذا خالفتها أو لم تستطع صونها. وفي هذا التحليل يوضّح فوكو أنّ المبادئ الليبراليّة التقليديّة لم تعد تقوم بوظيفتها القديمة في تبرير الحكم وإضفاء الشرعيّة عليه. لكن هذا لا يعني اختفاءها من الخطابات التشريعيّة والقانونيّة والأيديولوجيّة؛ ذلك لأنّ هذا العصر هو نفسه العصر الذي ازدهرت فيه هذه الخطابات؛ بل يعني أنّ الحكومة والحوكمة نفسها لن تعتمد عليها. ويُعدّ هذا نقداً لليبراليّة التقليديّة باعتبارها كانت مجرد أيديولوجيا، أي خطاباً تبريريّاً وشكلاً في إضفاء الشرعيّة على ممارسات حكوميّة معيّنة. لقد كان ماركس على حقّ إذن عندما حكم على الليبراليّة في عصره على أنّها مجرد أيديولوجيا وانعكاس للبنية التحتيّة للمجتمع الرأسمالي.[10]

ويذهب فوكو إلى أنّ القانون لم يكن هو الأداة الفكريّة أو شكل العقلانيّة الذي جعل التقييد الذاتي للحكومة ممكناً منذ منتصف القرن الثامن عشر، بل إنّ ما كان يقوم بهذا الدور هو الاقتصاد السياسي، وخاصة الاقتصاد السياسي الفيزيوقراطي أوّلاً ثم الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث، لأنّهما تبنّيا مبدأ "دعه يعمل"، ولأنّهما نظرا إلى مجال الحكم على أنّه مجال طبيعي له قوانينه الخاصة التي يجب أن تحترم ثم تترك لشأنها. والذي جعل الاقتصاد السياسي مؤهلاً للقيام بهذا الدور هو أنّه "لن ينشغل في التفكير في أشياء مثل الحقوق الأولية المتضمنة في الطبيعة البشريّة، أو في تاريخ مجتمع معين، بل سيفكر في الممارسات الحكوميّة ذاتها، وفي تفكيره فيها لن يبحث فيما إذا كانت شرعيّة أو غير شرعيّة بالنظر إلى حقوق ما. لكنّه سيفكر في الممارسات الحكوميّة بالنظر إلى آثارها لا بالنظر إلى أصلها. كما لن يسأل: ما الذي يبرر لصاحب السيادة

---

[9]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 11-12

[10]- Marx, *Grundrisse*. Foundations of the Critique of Political Economy. Translated by Martin Nicolaus (London: Penguin, 1993), pp. 240-244

فرض الضرائب؛ بل سيسأل: ما الذي سيحدث إذا رفعنا الضرائب على فئة معينة من الأشخاص أو السلع؟ والمهم ليس ما إذا كان ذلك شرعياً بالنظر إلى القانون، بل المهم هو ما هي آثار هذه الممارسة وما إذا كانت سلبية أم لا. وإذا ثبت الأثر السلبي فهذا سيكون دليلاً على عدم شرعيتها"[11]. فالشرعيّة مع الاقتصاد السياسي أصبحت مستمدّة من الآثار المترتبة على الممارسة الحكوميّة الجديدة التي تسعى للتقييد الذاتي، لا شرعيّة مستمدّة من قانون أصلي أو حقوق أولية.

إنّ الاقتصاد السياسي حسب تحليلات فوكو كان متناسباً مع الممارسة الحكوميّة الجديدة التي تسعى للتقييد الذاتي، ولذلك تمّ قبوله بسهولة باعتباره علماً. ومعنى هذا أنّ علميّة علم ما لا تعتمد على درجة منطقية هذا العلم ومعقوليّته، ولا على اتفاقه مع معايير علميّة مسبقة، بل إنّ الذي يجعل العلم علماً هو مناسبته لممارسات سياسيّة وسلطوية معينة قائمة بالفعل[12]. هذا بالإضافة إلى أنّ العلم متمفصل مع القوة وليس مجرد تابع لها، فالاقتصاد السياسي والممارسة الحكوميّة الجديدة التي تسعى للتقييد الذاتي نشآ معاً وفي الوقت نفسه. إذ أنّ تحليلات فوكو توضح لنا أنّ هناك نوعاً من التوازي بين المعرفة والسلطة[13]، بحيث تنتج السلطة المعرفة أو على الأقل تحدّد ما هو العلم المشروع وما هي شروط قبوله علمًا، مثلما حدث مع الاقتصاد السياسي، ومن جهة أخرى يشكّل الاقتصاد السياسي بدوره الإطار المعرفي العلمي الذي يجب أن تُقاس عليه الممارسات الحكوميّة الجديدة.

وإذا أردنا أن نُقدّم توصيفاً لهذا التحليل، فهل يُعدّ سوسيولوجيا للمعرفة؟ نعم، لكن بمعنى جديد مرتبط بفوكو وحده، وليس مرتبطاً بما كان معروفاً قبله من اجتماعيات المعرفة لدى روّاد هذا العلم مثل مانهايم. فإذا كانت سوسيولوجيا المعرفة تعني محايثة المعرفة للعمليات الاجتماعيّة وسيرها في سياقها، وإذا كانت تعني التوازي الأصلي بين المعرفة والمجتمع، لا بمعنى أنّ المعرفة مجرد انعكاس للعمليات الاجتماعيّة التي تشكل البناء التحتي كما يذهب النقد الماركسي للأيديولوجيا، فإنّ تحليلات فوكو تنتمي بالفعل إلى سوسيولوجيا المعرفة. ففي مقابل النظرية الانعكاسية التي تدرس المعرفة باعتبارها أثراً لاحقاً لبناء تحتي أو لواقع مادي يوجد قبلها مكتملاً، فإنّ تحليلات فوكو تقدّم لنا المعرفة وهي مساوقة ومحايثة للعمليات الاجتماعيّة السلطوية والحكوميّة، لا لبنية مادية أو اجتماعيّة جاهزة. هذا التمفصل الجديد الذي كشف عنه فوكو بين المعرفة والسلطة لم يكن معروفاً في أدبيات سوسيولوجيا المعرفة من قبله.

---

[11]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 13

[12]- Gane, Nicholas: "The Governmentalities of Neo-Liberalism: Panopticism, Post-Panopticism, and Beyond", *The Sociological Review*, vol.60 (2012), pp. 611-634

[13]- د. محمد علي الكردي: **نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 301 وما بعدها.

المفهوم الجديد للطبيعة المصاحب للاقتصاد السياسي:

يقول فوكو: "لا يكتشف الاقتصاد السياسي حقوقاً طبيعيّة توجد قبل ممارسة الحوكمة؛ بل هو يكتشف طبيعيّة ما، خاصة بممارسة الحكومة ذاتها. إنّ مفهوم الطبيعة سوف يتحوّل بظهور الاقتصاد السياسي. وبالنسبة إلى هذا العلم، فالطبيعة ليست مجالاً أصلياً ومحميّاً يجب على السلطة ألّا تجور عليه، خوفاً من اللاشرعيّة. فالطبيعة هي شيء يجري تحت ممارسة الحوكمة ومن خلال أدائها"[14]. أي أنّ الاقتصاد السياسي سوف يبتعد عن مفهوم الطبيعة التقليدي، سواء كان يعني طبيعة العالم الخارجي أو طبيعة البشر، والذي كان سائداً في عصر الحقوق الطبيعيّة والعقد الاجتماعي، وهو العصر الأول لليبراليّة الكلاسيكيّة في القرن السابع عشر والذي عبّر عنه هوبز ولوك. لم تعد هناك طبيعة تقف إزاء الممارسة الحكوميّة بحيث يكون أمامنا شيئان: حكومة وطبيعة، بل سوف يكون أمامنا شيء واحد فقط: حكومة تستوعب في داخلها الطبيعة، لكن ليس الطبيعة بالمعنى الكوزمولوجي أو البشري، بل الطبيعة باعتبارها عمليّات اقتصاديّة تتّخذ قوانينها صفة القوانين الطبيعيّة، من ثبات وحتميّة وعقلانيّة داخليّة وانسجام وتكامل واكتفاء ذاتي[15]. إنّ الحوكمة استوعبت في داخلها الطبيعة بهذا المعنى الخاص، الطبيعة الجديدة للاقتصاد باعتباره نظاماً يستوعب في داخله البيئة والسكان باعتبارهم كائنات طبيعيّة في الوقت نفسه. ولأنّ الطبيعة بهذا المعنى الجديد قد تمّ استيعابها في الاقتصاد، فيجب أن يُترك الاقتصاد لشأنه، لأنّه طبيعي وقوانينه طبيعيّة. هذا هو أصل مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر". ألا يعني هذا توسّع منطق الرأسماليّة حتى استوعب في داخله الطبيعة أو بالأحرى صنع لنفسه الطبيعة المناسبة له؟[16]

ويضرب فوكو أمثلة على ما يقصده من أنّ الاقتصاد السياسي يتعامل مع مفهوم جديد للطبيعة غير المفهوم الحقوقي المرتبط بالحق الطبيعي وبالطبيعة البشريّة، منها أنّ الاقتصاديّين تعاملوا مع حركة السكان نحو المناطق التي تشهد ارتفاعاً في الأجور باعتبارها قانوناً طبيعيّاً، وأنّ الرسوم الجمركيّة التي تحمي الأسعار المرتفعة لوسائل المعيشة تتضمّن الاحتمال لحدوث مجاعة. فطبيعة حركة السكان وطبيعة وسائل المعيشة وحركة الأسعار هي أشياء طبيعيّة يجب أن تحترم ولا يتمّ التدخّل فيها[17]. والطبيعي هنا يختلف عن

[14]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 15-16

[15]- Michel Foucault, *Secutiry*, *Territory*, *Population*, pp. 349-350

[16]- وهذا هو ما يُدخل في السياق معالجة الجغرافي اليساري ديفيد هارفي لكيفيّة تشكيل الرأسماليّة لمورفولوجيا جديدة وديموجرافيا جديدة تناسب هدفها الأساسي وهو التراكم الرأسمالي. انظر في ذلك:
Harvey, David, *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography* (New York: Routledge, 2001), pp.237ff.

[17]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 16

الطبيعي بمعنى الحق الطبيعي أو الطبيعة البشريّة. فالطبيعي الجديد هو المرتبط بالسكان باعتبارهم كائنات بيولوجية تسكن في بيئة حيويّة حاضنة لهم.

معايير الحوكمة الليبراليّة:

وفي هذا السياق الجديد الذي تُمارس فيه السلطة باعتبارها حوكمة أو ممارسة حكوميّة، فإنّ الأمر لا يتعلّق بالشرعيّة أو عدم الشرعيّة، بل بالنجاح والفشل، أو الكفاءة وعدم الكفاءة. لكنّ الشرعيّة وعدمها في حد ذاتهما سوف يستندان إلى النجاح والكفاءة أو الفشل وعدم الكفاءة. وهذا السياق نفسه أيضاً هو الذي نشأت فيه الفلسفة الوسلية Utilitarianism. ويُعدّ هذا تفسيراً سوسيولوجيّاً، بالمعنى الذي نجده في تحليلات فوكو[18]، لنشأة الوسلية. فالوسلية في تحليل فوكو ليست مجرد أيديولوجيا تبريريّة أو شكلاً في الوعي الزائف، بل هي معرفة متمفصلة مع الشكل الجديد للسلطة الذي اتخذ صورة الممارسة الحكوميّة[19]، هذا الشكل المتمثل في حوكمة السكان والموارد والأسعار، أي جعلها عناصر للإدارة والتحكّم الحكومي.

وفي سياق الحوكمة الليبراليّة سوف يكون هناك معنى جديد للفشل، إذ لن يعود فشل الحكومة راجعاً إلى فساد الأمير أو عدم اتباعه للوصايا الأخلاقيّة أو الطريق القويم، كما لن يعني عدم طاعة الأمير لقانون الطبيعة الحقوقي، بل يعني مجرّد تجاهل قانون الطبيعة أو الجهل به منذ البداية. والحكومات في هذا السياق يمكن أن تكون خاطئة لكنّها لا يمكن أن تكون فاسدة أخلاقيّاً مثلاً أو عاصية للقانون الإلهي. يمكن أن تكون فاسدة بالمعنى الاقتصادي والسياسي لكن ليست فاسدة أخلاقيّاً ودينيّاً. فالحكومة يمكن أن تخطئ نتيجة عدم معرفتها بطبيعة الأشياء التي تحكمها وجهلها بها. وهنا يبرز معنى جديد للمعرفة، فهي تتمفصل مع السلطة وتشكل كياناً محايثاً لها، لا مجرد بناء فوقي مقام على أساس علاقات القوة. إنّها بالأحرى خيط في النسيج الذي يشكّل السلطة.

المعنى الجديد للحق:

رأينا أنّ الحوكمة الليبراليّة أتت بمفهوم جديد عن الطبيعة، وهو الطبيعة باعتبارها السكان والبيئة الحيويّة وحركة الأسعار. هذا المفهوم الجديد أتى معه بتغيّر مواز في معنى الحق Right. كان الحق في الليبراليّة الكلاسيكيّة يعني حقّاً أصليّاً مرتبطاً بالطبيعة البشريّة في أن تحصل على كل ما يساعدها على

[18]- إذا كان التحليل السوسيولوجي التقليدي للمعرفة يأخذ المجتمع وتفاعلاته الاجتماعيّة باعتباره الأساس الأول الذي إليه تردّ المعرفة، وإذا كان يأخذ المجتمع باعتباره المقولة التفسيريّة الأساسيّة، فإنّ تحليلات فوكو ليست سوسيولوجيا للمعرفة بهذا المعنى؛ ذلك لأنّ المقولة التفسيريّة لديه ليست المجتمع بل القوّة وترتيباتها وتمفصلاتها المعرفيّة.

[19]- حول تحليل فوكو للوسلية ابتداءً من بنتام، انظر: المراقبة والمعاقبة، ص 206 وما بعدها.

الاستمرار في الوجود، ولهذا ظهر الحقّ في الملكيّة باعتباره الحقّ الأساسي، لأنّه بدون ملكيّة خاصة لن يستطيع الإنسان ضمان المجال الخاص الذي يحفظ به ذاته. وفي مقابل هذا التصوّر الحقوقي القبلي للحقّ، صارت الحقوق في عصر الحوكمة الليبراليّة هي أشياء تنشأ من المكان الخالي الذي يجب أن تتركه الحكومة خالياً[20]. فمبادئ حقّ الملكيّة والحقّ في الإعاشة والحقّ في العمل هي التي صارت تشكّل ليبراليّة الحقوق الجديدة، لا ليبراليّة الحق الطبيعي القديمة. فقد ظهرت هذه الحقوق عن طريق البحث في أهداف الحكومة ذاتية التقييد ووسائلها: كيف تقيّد الحكومة ذاتها بحيث تسمح لهذه الحقوق أن تنشأ، وهي تنشأ تلقائياً بمجرّد أن تقيّد الحكومة ذاتها؟ الليبراليّة الجديدة إذن هي إحياء، على المستوى الأيديولوجي والخطابي وحسب، لهذا النوع من الليبراليّة، ذلك النوع الذي يعني أنّ الحقوق الأساسيّة للإنسان موجودة وجاهزة وما على الحكومة إلاّ أن تمسك يدها عن التدخّل حتّى تتيح الفرصة لهذه الحقوق الطبيعيّة أن تظهر وتصان تلقائيّاً. وتمثّل فلسفة فريدريك هايك النموذج الأبرز للإحياء المعاصر لهذا النوع من الليبراليّة الذي يختلف عن ليبراليّة الحقّ الطبيعي والعقد الاجتماعي.[21]

المعنى الجديد للطبيعة ولما هو طبيعي:

يكشف فوكو عن أنّ الحوكمة الليبراليّة تتضمّن العمل بمفهوم جديد عن الطبيعة وعمّا هو طبيعي، وهو الذي يفهم الطبيعي على أنّه المرتبط بالثروة ووسائل إنتاجها والسلع والأفراد الداخلين في إنتاجها وتبادلها. فالطبيعي في هذا السياق الجديد هو كلّ ما يرتبط بالسير الطبيعي لعمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك، والطبيعي كذلك هم البشر المرتبطون بهذه العمليّة بشكل طبيعي باعتبار أنّ السلع هي سد للاحتياجات الأساسيّة للسكان. وبذلك تصير حركة السكان وزيادتهم ونقصهم وتوزّعهم على سوق العمل من موضوعات الممارسة الحكوميّة الجديدة التي تتعامل مع هذه العناصر على أنّها عناصر طبيعيّة. ويسمّي فوكو عملية إدارة هذه العناصر بالسياسة الحيويّة Bio-Politics، ويصف الليبراليّة بأنّها الإطار العام للسياسات الحيويّة.[22]

إنّ فوكو يصف هنا وبدقة نشأة السوق الرأسمالي ونشأة الإدارة الحكوميّة المصاحبة له والمتناسبة معه. لكنّ الذي لم ينتبه إليه فوكو هو السؤال الآتي: هل الممارسات الحكوميّة الجديدة هي التي أنتجت هذا السوق الرأسمالي، أي أنتجت موضوعاتها التي تشتغل عليها، أم أنّ هذه الممارسات تالية في وجودها على ظهور السوق الرأسمالي؟ الحقيقة أنّ فوكو ولكونه لم يطرح هذا السؤال فإنّنا لا نجد إجابة لديه. لكن منطق فكره الذي

[20]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 21

[21]- Hayek, Law, Legislation, and Liberty. 3 volumes (Chicago: University of Chicago Press, 1973, 1976, 1979)

[22]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 22

اتضح في محاضرات "مولد السياسة الحيويّة" يقول إنّه ليست هناك أسبقيّة للممارسة الحكوميّة ولا لموضوعات هذه الممارسة، وأنّه ليس هناك طرفان يؤدّي الظهور المسبق لأحدهما إلى تحديد ظهور الطرف الآخر، فالممارسة الحكوميّة وموضوعات عملها يظهران معاً وفي الوقت نفسه. لكنّني لا أرضى عن هذه الوجهة في النظر. صحيح أنّها جديدة وجذابة وهي من أهمّ أسباب الانبهار بفكر فوكو، إلاّ أنّ العلم يجب أن يشتغل على مقولة السببيّة ويفتح لها مجالاً للعمل، ولا ينظر إلى كلّ شيء على أنّه آثار متوازية لبعضها البعض؛ مثل البنيويّة التي التزم بها فوكو في أعماله في الستينات، ووضع لها صورتها المنهجيّة في كتابه "أركيولوجيا المعرفة". إنّ الحل الذي أقترحه هنا هو أنّ العلاقة بين الممارسات الحكوميّة الليبراليّة وموضوعات هذه الممارسات مثل الثروة والسلع والعمل والسوق والأسعار والسكان متداخلة، لكنّ الدور الأساسي والحاسم هو للممارسات الحكوميّة. فحسب منطق تفكير فوكو، فإنّ القوة هي التي تخلق موضوعها. فكما أنّ السلطة الانضباطيّة هي التي خلقت الذوات المطيعة المنضبطة التي تمارس عليها نمط السلطة الخاص بها[23]، فكذلك السلطة الحيويّة تنتج الموضوعات الحيويّة التي تخضع بعد ذلك لإدارتها وحكمها[24]. وهنا لا يخرج فوكو كثيراً عن ماركس، الذي سبق وأن حلّل السوق الرأسمالي على أنّه نشأ نتيجة علاقات هيمنة معيّنة ولم ينشأ طوعيّاً وتلقائيّاً وطبيعيّاً كما ادعى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ولا يخرج كثيراً عن الاتّجاهات الماركسيّة الجديدة التي تحلّل نشأة الدولة في الغرب باعتبارها ضامنة لعمل السوق الرأسمالي الحر، والتي يجب أن تتّصف بالاستقلال النسبي كي تقوم بهذه الوظيفة، الاستقلال عن السوق وعن البورجوازية في الوقت نفسه[25]. والملاحظ أنّ الطبيعيّة الجديدة التي يكشف عنها فوكو للسوق الرأسمالي هي والحقيقة الجديدة المرتبطة به هي نفسها التي نقدها ماركس وكشف عن كونها ليست طبيعيّة وليست حقيقيّة.

السوق باعتباره موقعاً للحقيقة:

وهذا هو ما يكشف عنه تحليل فوكو لنشأة السوق بالمعنى الليبرالي في القرن الثامن عشر. ويعني كون السوق موقعاً للحقيقة، إنّه المكان الذي تظهر فيه حقيقة من نوع جديد، هي الحقيقة الاقتصاديّة والبيوسياسيّة، والتي تعبّر عنها القوانين الاقتصاديّة التي يتخذها الاقتصاد السياسي موضوعاً لدراسته. كما أنّ السوق باعتباره موقعاً للحقيقة يعني أنّه هو موقع إنتاجها أيضاً لا مجرد موقع ظهورها. لكن الملاحظ أنّ فوكو يعمل هنا من داخل تراث نظري واحد فقط وهو التراث النظري نفسه للاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي أيضاً

---

[23]- فوكو: **المراقبة والمعاقبة**، ص 157 وما بعدها.

[24]- Foucault, *Secutiry, Territory, Population*, p. 353ff.

[25]- Nicos Poulantzas, *Political Power and Social Classes*. Translation editor Timothy O'Hagan (London: New Left Books, 1975), pp.123ff; Poulantzas, *Classes in Contemporary Capitalism*. Translated by David Fernbach (London: New Left Books, 1976), pp. 70ff.

والذي ينظر إلى حقيقة الاقتصاد على أنّها تكمن في السوق، أي في مجال التبادل، لا في المصنع أي مجال الإنتاج. لقد بنى الاقتصاد النيوكلاسيكي سمعته العلميّة منذ البداية على أنّه العلم الذي سوف يثبت أنّ القانون الاقتصادي الوحيد والحاكم للعمليّة الاقتصاديّة كلّها يكمن في السوق وفي مجال التبادل لا في المصنع ومجال الإنتاج المادي. ديكتاتورية السوق هذه هي التي كان ماركس يقف أمامها وكانت هدفاً لنقده. الحقيقة أنّ تحليلات فوكو لليبراليّة وللسوق الرأسمالي الليبرالي تعمل في مستوى أدنى من مستوى تعامل ماركس. فهذه التحليلات تشتغل على العلاقة المفصلية بين علم الاقتصاد السياسي والممارسات الحكوميّة للدولة الليبراليّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتقول إنّ الاقتصاد السياسي نشأ على أساس الآثار التي تحدثها الممارسات الحكوميّة في الواقع الجديد المكون من السوق الرأسمالي والسكان بالمعنى الاقتصادي لهذه الكلمة. لكنّه لم يصل إلى درجة نقد هذا العلم ومعه الممارسات التي يقوم عليها والواقع الذي تشتغل عليه هذه الممارسات، وهو المستوى الذي كان يعمل فيه ماركس.

يذهب فوكو إلى أنّه منذ منتصف القرن الثامن عشر ظهر موقع جديد للحقيقة التي سوف تستخدمها السلطة قيداً ذاتياً على الحكومة. وهذا الموقع الجديد ليس النظريّة الاقتصاديّة، وليس نوع الحقيقة الموجود في رؤوس علماء الاقتصاد، بل هذا الموقع هو السوق نفسه[26]. كان السوق في العصور الوسطى وحتّى القرن الثامن عشر موقعاً للعدالة وللتدخل الحكومي، ففيه تتحقّق العدالة التوزيعيّة، وفيه تتمّ حماية المشتري من البائع، وفيه يتمّ تمكين أفقر الفقراء من شراء ضرورياته. وكل ذلك تغيّر في منتصف القرن الثامن عشر. فمنذ هذا التاريخ حدث تحوّل للسوق من كونه مكاناً لعدالة مسبقة تُطبّق عليه من خارجه، إلى مكان يكشف عن طبيعيّة الأشياء وتلقائيّتها، مجال له قانونه الخاص وطبيعته الخاصة التي يجب أن تترك لشأنها، وحقيقته الخاصة التي هي طبيعته وقانونه وأسعاره.[27]

وعندما ظهر السوق بهذه الطريقة صار موضعاً للقيد الذاتي للحكومة. ولم يكن السوق بذلك عصفاً بمبدأ "مصلحة الدولة العليا" Raison d’Etat، بل كان تطويراً له، على اعتبار أنّ هذا السوق الجديد صار هو المبدأ المنظّم لهذه المصلحة، وهو أيضاً الذي ينظم هذه المصلحة العليا من خلال حكومة الحد الأدنى والدولة المحدودة. لا يقصد فوكو بذلك أنّ الاقتصاد السياسي في ارتباطه بمصلحة الدولة العليا قد وضع نموذجاً معيناً للحكم، ولا أنّ السياسيّين قد تمّ إدخالهم في تخصّص الاقتصاد السياسي بعد أن تّمت الدعاية له عندهم، ولا أنّ النموذج الاقتصادي للسوق قد أصبح هو المبدأ المنظّم للممارسة الحكوميّة. كل ما يعنيه فوكو بتحليله السابق

---

[26]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 30

[27]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 31

أنّ الممارسة الحكوميّة قد ارتبطت بعصر معين من الحقيقة، عصر جديد يجد الحقيقة في السوق، ويجد معرفة جديدة في السوق. إنّه ارتباط بين الحقيقة والسلطة، والمعرفة والممارسات السلطويّة. يفترض فوكو دائماً أنّ هناك في كل عصر ارتباطاً ما بين نوع الحقيقة والمعرفة التي تعبّر عنها من جهة، والسلطة والممارسات الحكوميّة من جهة أخرى، والاثنان نشآ معاً وفي الوقت نفسه، والاثنان وجهان لعملة واحدة، حقيقة وسلطة في الوقت نفسه، على طريقة جوهر سبينوزا الذي هو فكر وامتداد في الوقت نفسه.

لكن هنا بالضبط تكمن عيوب تحليلات فوكو. فهو لا يريد الكشف عن أيّ علاقات سببيّة بين الأشياء، بل يريد مجرد الكشف عن الارتباطات والعلاقات الداخليّة بين معرفة ما وسلطة ما. ومن جهة أخرى فإنّه لا يكشف عن هذا الشيء الذي هو معرفة وسلطة في الوقت نفسه، والذي يجعل السلطة قائمة على معرفة معيّنة تساهم في إنتاجها، ومعرفة تساهم في تبرير شرعيّة السلطة التي تنتج موضوعات هذه المعرفة ابتداءً. أي أنّ فوكو وكأنّه يكشف عن علاقات وآثار، لكنّه لا يكشف عن الموضوع الحامل لهذه العلاقات والآثار ولا عن الجوهر القائم بنسج هذه العلاقات وإحداث هذه الآثار، وكلّ ذلك لأنّه استبعد مقولة الجوهر والذات والموضوع الحامل لآثاره من رؤيته الفلسفيّة للعالم الإنساني. وأعتقد أنّه خسر الكثير من جراء هذه الاستبعادات. إنّ فوكو كما لو أنّه يكشف عن آثار لجوهر غائب توحي تحليلاته أنّه غير موجود من الأصل. صحيح أنّ تحليلاته تقترب قليلاً من فلسفة سبينوزا في الجوهر والصفات والأحوال، إلاّ أنّ فوكو ليس سبينوزياً إلاّ في تحليله لآثار الموضوع الذي يدرسه وعلاقاته، لكنّه لا يتبنّى مقولة سبينوزا في الجوهر باعتباره سابقاً على آثاره مجتمعة. والحقيقة أنّه يتّفق مع تأويل دولوز لسبينوزا أكثر من سبينوزا نفسه.

الطبيعة والحقيقة في ظل السوق الرأسمالي:

يذهب فوكو إلى أنّه منذ منتصف القرن الثامن عشر أصبح السوق موقعاً تظهر فيه حقيقة من نوع جديد[28]، حقيقة قوانينه ذاتها والمرتبطة بنوع جديد من الطبيعة؛ الطبيعة الاقتصاديّة. هذه الحقيقة الجديدة أُخذت باعتبارها معياراً للممارسة الحكوميّة، وكذلك قيداً ذاتيّاً عليها. وأصبح السوق موقعاً لتحقيق الممارسات الحكوميّة وتكذيبها، وصار شارطاً للحكومة لا باعتبارها جيّدة عندما تحقّق العدالة بل باعتبارها كفؤة عندما تطيع قوانين السوق، وتطيعها بأن تتركها لشأنها بل وتسهّل عملها[29]. وفي هذا السياق لم يكن الاقتصاد السياسي مجرد أيديولوجيا، بل كان بالأحرى الخطاب الذي تقاطعت فيه الحقيقة الجديدة مع الممارسة

[28]- ومعنى هذا أنّ الأولويّة للموقع الذي تظهر فيه الحقيقة على المضمون أو محتوى الصدق أو الاتساق الداخلي باعتبارها المعايير التقليديّة للحقيقة. فالحقيقة في عصر الحداثة الأوروبية صارت هي كل ما يعبر عن وسطه المحيط، أي عن موقعه، لا عن أشياء خارج هذا الموقع. وتعد هذه نزعة نسبيّة واضحة، لكنّها ليست نسبيّة فوكو بل نسبيّة الحقيقة نفسها في المجال الذي يدرسه فوكو وهو السوق الرأسمالي الحديث.

[29]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 32-38

الحكوميّة الجديدة، معبراً عن تلك الحقيقة الجديدة في صورة خطاب علمي من ناحية، وهذا هو الاقتصادي فيه باعتباره كاشفاً عن آليات السوق وقوانينه التلقائيّة الطبيعيّة، ومن ناحية أخرى واضعاً دوراً جديداً للممارسة الحكوميّة في شكل سياسة، وهذا هو معنى تسميته بالاقتصاد السياسي. فالتسمية ذاتها تشير إلى تقاطع الطبيعة الجديدة للسوق وتمفصلها مع الحقيقة المعبرة عنها، ومع الممارسة الحكوميّة الجديدة.

لكن يجب أن نتوقف قليلاً عند هذا التحليل لأنّ فوكو اكتفى فيه بالتوقف عند مستوى واحد من التحليل وهو المستوى المباشر ولم ينتقل إلى مرحلة تالية من التنظير، لأنّه كان يكره التنظير دائماً. فالتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي نتائج تشكيل السوق قيدًا ذاتيًا على الحكومة؟ وما هي دلالات ذلك؟ لم يطرح فوكو هذه النوعية من الأسئلة، ربما لأنّه كان منشغلاً في التحليل المباشر للمعطيات القائمة أمامه أكثر من التنظير لها. لكن الأسئلة النظرية مهمة لأنّها تزيد من فهمنا للظاهرة المدروسة.

الحقيقة أنّ ما لم ينتبه إليه فوكو هو أنّ هذا الدور الذي شكّله السوق باعتباره مجالاً طبيعيّاً وموقعاً للحقيقة لم يكن من إنتاج ذاته، بل كان من إنتاج إجراءات سلطويّة سابقة على وجوده. إنّ فوكو يأخذ السوق بوصفه واقعا معطى ثم يفسر على أساسه الشكل الجديد للسلطة في الغرب منذ القرن الثامن عشر، أي أنّه ارتكب الخطأ نفسه الذي وقع فيه الاقتصاد السياسي بأن سلّم بوجود السوق، في حين أنّ السؤال الأكثر علميّة كان يجب أن يكون: ما هي الأسباب التي جعلت مثل هذا السوق يظهر من الأصل؟ ماذا كانت إجراءات تأسيسه؟ وماذا كان دور الدولة في هذا التأسيس؟ الحقيقة أنّ هذه الأسئلة تتجاوز التوجهات النظرية لفوكو، وترمينا مرة أخرى في أحضان النقد الماركسي للاقتصاد السياسي. وبدون هذا النقد سوف تكون تحليلات فوكو غير مكتملة. الحقيقة أنّ الدولة في الغرب كانت هي صانعة السوق منذ البداية، وتمثّلت عمليّة صنع السوق في إجراءات سلطويّة شديدة وصلت إلى حد مصادرة الأراضي العامة وأراضي الكنيسة وتسييج المراعي البرية وتجريم الاستفادة العامة من الغابات في صورة تجريم قطع الأشجار، وإجراءات كثيرة غيرها. هذا هو التراكم الأصلي الذي تناوله ماركس بالتفصيل في كتابه "رأس المال"[30]. ومن جهة أخرى فإنّ تحول السوق إلى قيد ذاتي على الحكومة ليس إلاّ تعبيراً عن دكتاتوريّة السوق الذي صار يفرض قوانينه وشروطه على الدولة ذاتها ويفرض عليها أن تطيعه، ودكتاتوريّة السوق هي دكتاتوريّة رأس المال. وقد خلق رأس المال شكل الدولة المناسب له. هذه النتائج التي استخلصناها من ماركس لم يتوصّل إليها فوكو، لسبب بسيط وجوهري، وهو أنّه لم يرد أن يأتي بأيّ نتائج في تحليلاته تحمل أيّ قرابة مع الماركسيّة، كما أنّ فوكو، واتفاقاً منه مع توجهه الفكري المعادي لمقولة الجوهر ولكل تفكير جوهراني، تجنّب عن قصد إرجاع الظواهر

[30]- Marx, *Capital*, vol I. Translated by Ben Fowkes (London, Penguin, 1990), pp.877ff.

التي يدرسها إلى مقولة رأس المال، إذ أنّ هذا الإرجاع هو العمل في إطار معالجة رأس المال باعتباره جوهراً شارطاً لغيره من الظواهر الاجتماعيّة والسياسيّة. فنظراً لتجنّب فوكو مقولةَ الجوهر، فقد استبعد، ربّما عن قصد أو دون قصد، رأس المال باعتباره جوهراً.

الليبراليّة في سياق الحوكمة الجديدة:

يضع فوكو السؤال الأساسي لليبراليّة في سياق الحوكمة الجديدة والعقل الحكومي الجديد في العبارة التالية: "في عهدها الجديد لن تمارس الحكومة سلطتها على الذوات والأشياء الأخرى الخاضعة لتلك الذوات. الحكومة الآن تمارس على ما يمكن أن نسميه الجمهورية الظاهرة للمصالح. إنّ السؤال الأساسي لليبراليّة هو: ما هي القيمة النفعيّة للحكومة ولكل الأفعال الحكوميّة في مجتمع يحدد فيه التبادل قيمة الأشياء"[31]. هذه العبارة مليئة بالدلالات المرتبطة مباشرة بكانط وماركس. فإذا أردنا ترجمة هذه العبارة إلى المصطلحات الكانطيّة والماركسيّة، في محاولة لوضع تحليلات فوكو في إطار أوسع من ذلك الإطار الذي وضعها فيه فوكو نفسه، قلنا إنّ القيمة النفعيّة عندما تكون هي القيمة التبادلية فتكون بذلك في مجال الظاهر، وتصير الحكومة متعاملة مع هذا الظاهر، لا مع الأشياء في ذاتها. والأشياء في ذاتها هي القيمة الاستعماليّة للأشياء، والتي لا علاقة للحكومة بها. فعندما تكون العملية الاقتصاديّة موجهة ومحكومة بالقيمة التبادلية تكون بذلك عاملة على مستوى الظاهر ومتعاملة مع المستوى الظاهري للأشياء، أي تكون كانطية في الممارسة. ولذلك كانت الإبيستيمولوجيا الكانطية خير تعبير عما يجري في المجتمع البورجوازي من عمليات اقتصاديّة وسياسيّة، وربما كان هذا هو سبب نجاحها وتمثيلها للاتجاه السائد في نظريّة المعرفة الغربيّة[32]. ومرّة أخرى نكتشف مع فوكو، كيف أنّ المعرفة والسلطة وجهان لعملة واحدة؛ كل الفرق أنّ القيمة التبادلية باعتبارها هي الحاكمة للعمليّة الاقتصاديّة وللحوكمة الليبراليّة، تجد التعبير الفلسفي عنها في نظرية كانط في المعرفة. والملاحظ أنّ ماركس سوف يرفض التعامل مع العملية الاقتصاديّة على المستوى الظاهري المؤسّس في مجال التبادل، وبالتالي سوف يلجأ إلى إبيستيمولوجيا بديلة ومغايرة للإبيستيولوجيا الكانطيّة، وهي فلسفة هيجل في الجدل الأصلي بين الظاهر والشيء في ذاته. ففي نقده للاقتصاد السياسي، أوضح ماركس أنّه يتعامل مع ظاهر العمليّة الاقتصاديّة من منطلق السوق والقيمة التبادليّة، وفي المقابل انتقل ماركس إلى "الشيء في ذاته" أي إلى مجال الإنتاج، المجال الأصلي الذي تنتج فيه كل قيمة قبل أن تتم مبادلتها في السوق. ومرّة أخرى نجد كيف أنّ تحليلات فوكو ليست كافية في حد ذاتها في إفهامنا الطبيعة الحقيقيّة للسلطة في العصر الحديث، وأنّ هذه التحليلات يجب أن تُردف

31- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 46-47

32- Goldmann, Lucien, *Immanuel Kant* (London/ New York: Verso, 2011/ first published 1945), pp. 13, 33ff.

بالجهاز التفسيري الماركسي. والسبب في ذلك أنّ تحليلات فوكو كانت تعمل في درجة منخفضة للغاية من التنظير نتيجة لكراهية فوكو للتنظير في ذاته. لكن النظرية لا غنى عنها في الفهم، أمّا طريقة فوكو في رصد العلاقات فلا تكفي أبداً في تكوين نظرة علميّة للموضوع المدروس.

دور الطبيعة في ضمان السلام الدائم:

يناقش فوكو كتاب كانط "مشروع للسلام الدائم" ويكشف أنّ أهم ما يضمن لديه هذا السلام الدائم ليس إرادات الدول أو إجماعهم واتفاقهم حول السلام الدائم، ولا النظام القانوني الدولي الذي سوف تطبقه هذه الدول، بل هو الخضوع الدولي للطبيعة التي تضمن انسجام المصالح إذا ما تمّ احترامها. فعند ترك الدول للطبيعة كي تفعل فعلها الطبيعي، لن يكون هناك صراع أو حروب وسوف يسود التعاون بين كل الأمم. صحيح أنّ السلام الدائم يجب أن يتجسّد في نظام قانوني دولي ويظهر في شكل اتفاق إرادي وطوعي بين الدول، إلا أنّ ما يضمن السلام نفسه هو الطبيعة، تماماً كما أنّ الطبيعة لدى الفيزيوقراط تضمن التنظيم الجيد للسوق[33]. الطبيعة عند كانط متوازنة وقسّمت وسائل العيش بالتساوي بين البشر القاطنين فيها، والاختلافات البينيّة التي ترجع إلى اختلاف التربة والمناخ هي السبب في اختلاف سلع كل إقليم وبالتالي أساس التبادل التجاري[34]. ويكشف فوكو بذلك عن نوع من الحضور المتوازي لمفهوم الطبيعة على مستوى الفلسفة السياسيّة (كانط) وعلى مستوى الاقتصاد السياسي (آدم سميث). فالطبيعة تضمن التوازن التلقائي للتبادل في السوق، وتضمن السلام الدائم بين الدول في الوقت نفسه. والاقتصاد السياسي خطاب علمي، وفلسفة كانط السياسيّة هي أيضاً خطاب علمي، أو على الأقل يسعى للعلميّة، واحتلال الطبيعة للموقع نفسه في كلا الخطابين هو ما كشف عنه فوكو في "الكلمات والأشياء" عندما كان يدرس بنية العلوم الإنسانية في عصر الحداثة، والتي أطلق عليها "الإبيستيمات"؛ إذ كشف عن الحضور المتوازي لتيمات معينة في كل الخطابات العلميّة السائدة في عصر ما[35]. كما أنّ هذا الحضور المتوازي لمفهوم الطبيعة وقيامه بالوظيفة نفسها في كل خطاب علمي يمثّل ما يقصده فوكو من تقاطع المعرفة والسلطة: فالطبيعة التي هي مجال جديد لظهور حقيقة جديدة، والخطاب المعبّر عن هذه الحقيقة الجديدة (معرفة)، يشكّلان أساساً للممارسة الحكوميّة في مجال الاقتصاد، وأساساً للقانون الدولي كذلك (سلطة).

---

[33]- انظر تحليلاً مشابهاً قدمه الفيلسوف المجري الأصل الإنجليزي الجنسية إستفان ميجاروس:
Istvan Meszaros, *The Power of Ideology* (London & New York: Zed Books, 1989), pp. 140-143, 147-149

[34]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 57

[35]- فوكو: **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990، ص 283 وما بعدها.

لكن مرة أخرى نلاحظ أنّ فوكو يبدأ بتحليلات قيّمة ثم لا يضعها في أيّ إطار نظري أوسع، ممّا يجعلها مبتورة وناقصة. فما هي هذه الطبيعة التي سوف تكون أساساً للممارسة الحكوميّة الجديدة وللقانون الجديد وللسلام الدائم والقانون الدولي؟ هذا السؤال لم يطرحه فوكو لأنّه سؤال حول الماهية: ماهية الطبيعة الجديدة؛ وفوكو يتجنّب عن قصد الأسئلة الماهويّة ويبتعد عن التفكير الماهوي والجوهراني، بحجة أنّه يرصد علاقات وحسب، وبأنّه مضاد للنزعة التأسيسيّة، لكنّ توجهاته هذه أفقدته الكثير. لقد توقف فوكو عن التساؤل حول طبيعة الطبيعة الجديدة كي يحافظ على النموذج العلمي الجديد الذي مثلته البنيويّة التي كانت ترى العقلانيّة في العلاقات الداخليّة الرابطة بين عناصر نسق ما، أكثر من وجودها في ماهية الشيء أو جوهره بالمعنى التقليدي. لكننا يجب أن نخرج عن النزعات البنيوية والمابعد الحداثية التي حملها فوكو لنتعرف على حقيقة الموضوع الذي بين أيدينا. إنّ الطبيعة الجديدة هذه ليست سوى السوق الرأسمالي، أو بمعنى أكثر دقة، هي الرأسماليّة ذاتها. إنّ ما كان يقصده آدم سميث وكانط من مفهوم الطبيعة هذا، هو القول إنّ الرأسماليّة هي التي تضمن حكماً عقلانيّاً منضبطاً ودولة محدودة مقيّدة تتيح الحرّيّة للأفراد، وهي التي سوف تضمن توازن المصالح وتقضي على أيّ احتمال للصراعات والصدامات الاجتماعيّة والسياسيّة، وهي التي سوف تضمن أيضاً السلام الدائم. وما كان يقصده سميث وكانط بالطبيعة، هو الرأسماليّة ذاتها. ومن هنا يظهر كيف أنّ خطابهما كان أيديولوجياً في الباطن، تحت السطح العلمي الظاهري. لم يتوصّل فوكو إلى هذه النتيجة، من جراء تجنّبه لما اعتقد هو أنّه تحليل أيديولوجي، ومن جراء تمسكه بما اعتقد أنّه مثال الدقة والموضوعيّة والحياد العلمي الذي يوفره التحليل البنيوي والجينيالوجي. لكنّ حياد البنيويّة عندما يتحول من توجّه منهجي وتحليلي إلى رؤية شاملة للواقع نفسه، يفقد العلم الاجتماعي الكثير من مزاياه النقديّة والتنويريّة والتحرّريّة.

الحرّيّة باعتبارها سلعة:

تتّصف نظرة فوكو للحرّيّة بأنّها تفاعليّة واستراتيجيّة وتكتيكيّة وعلائقيّة، وهي ليست ماهويّة جوهريّة أصليّة. يقول في ذلك: "لا يجب أن نعتقد أنّ الحرّيّة هي كل Universal يتحقّق تدريجياً عبر الزمان، أو يمر بتنويعات كمّيّة، كانكماشات أكبر أو أقل، أو مراحل هامة أو أقل أهمية. إنّها ليست كلاً يتخصص Particularised في الزمان وفي الجغرافيا... الحرّيّة ليست أي شيء سوى علاقة واقعيّة بين الحاكمين والمحكومين. ولذلك فعندما أقول "ليبرالي" فأنا لا أشير إلى شكل في الحوكمة يمكنه أن يترك فراغات بيضاء للحرّيّة. أنا أعني شيئاً آخر. إذا استخدمت كلمة "ليبرالي" فذلك أوّلاً لأنّ هذه الممارسة الحكوميّة في عمليّة تأسيس نفسها ليست مكتفية باحترام هذه الحرّيّة أو تلك، أو ضمان هذه أو تلك. إنّها بطريقة أكثر عمقاً مستهلكة للحرّيّة [أي أنّ الحرّيّة أصبحت سلعة، وهذا دليل على غزو منطق التسليع الذي هو منطق رأس المال لكل شيء]. إنّها مستهلكة للحرّيّة إلى المدى الذي لا يمكن أن تعمل إلاّ إذا وُجد عدد من الحريات مسبقاً: حرّيّة

السوق، حرّيّة البيع والشراء، حرّيّة ممارسة حقوق الملكيّة، حرّيّة النقاش، الحرّيّة الممكنة للتعبير، وهكذا... إنّ فن الحكم الجديد يستهلك الحرّيّة، فيجب عليه أن ينتجها وينظمها، وهو بالتالي يظهر على أنّه إدارة للحرّيّة، لا بمعنى القول الإلزامي "كن حرّاً" مع التناقض المباشر الذي يحمله هذا "الإلزام" فالإلزام بالحرّيّة يفقد الحرّيّة معناها، فكيف يكون هناك إلزام بالحرّيّة؟ ولذلك فإنّ الحرّيّة في هذا السياق الجديد، السياق الذي حوّلها إلى سلعة تنتج وتباع وتستهلك، ويتم خلق الطلب لها وخلق السوق المناسب لها، وخلق تنويعاتها السلعية حسب أنواعها، يستلزم أن تكون هناك إدارة للحرّيّة، تنظمها وتديرها وتسوّق لها وتحميها، تماماً كما أنّ من مهام الدولة الليبراليّة ضمان سير السوق السلعي العادي وحمايته". وتحوّل الحرّيّة إلى سلعة يعني تغلغل منطق رأس المال إلى ما يجب أن يكون منفلتاً من هذا المنطق بداهة وهو الحرّيّة، إذ قد تمّ استيعابها بالكامل داخل هذا المنطق. لم يتوصل فوكو إلى هذه النتيجة بالطبع، لأنّه لم يكن يريد التفكير بالمصطلحات الكليانيّة الجوهريّة مثل "رأس المال"، لكن منطق تحليلاته يوصلنا إلى هذه النتيجة.

ويستمر فوكو قائلاً: "وإذا كانت هذه الليبراليّة ليست إلزاماً بالحرّيّة بقدر ما هي إدارة وتنظيم الشروط التي تمكن المرء من أن يكون "حراً"، فمن الواضح أنّ هذا النوع من الليبراليّة يتضمن وضع القيود والحدود التي يمكن أن تهدد بفقدان الحرّيّة: "الليبراليّة يجب أن تنتج الحرّيّة، لكن هذا الفعل نفسه يتضمن تأسيس الحدود والضوابط وأشكال القسر والإلزامات التي تعتمد على التهديدات، إلخ"[36]. إنّ ضمان الحرّيّة وحمايتها ينطوي على وضع قيود وحدود يمكن أن تعصف بالحرّيّة.

ألا يعني هذا جدلاً للحرّيّة؟ بلى، لكن ألم يرفض فوكو المنطق الجدلي بكل مقولاته الفرعيّة وأهمها مقولة إنتاج النقيض لنقيضه؟ إنّ تحليلاته للعصف بالحرّيّة من ضماناتها وحمايتها هو التطبيق العملي لجدل إنتاج الشيء لنقيضه التام. لكن الحقيقة أنّ ما يكشف عنه فوكو هنا ليس مجرد جدل للحرّيّة، بل هو كشف عن الأصل الذي يجعل الحرّيّة تتحول إلى نقيضها. فالليبراليّة تنطوي على ضمانات وحمايات للحرّيّة لأنّها ما هي إلا آلية لإنتاج الحرّيّة وإدارة وتنظيم لها منذ البداية. فليست هناك حرّيّة تأتي إجراءات حمايتها للعصف بها، بل حقيقة الأمر أنّ الحرّيّة وقيودها من إنتاج السلطة الليبراليّة نفسها من البداية. هذا هو التفسير الذي يقدّمه فوكو للانفلات من منطق الجدل. لكن لا يستطيع تحليل فوكو الانفلات من منطق الجوهر وفق هذا التفسير. يمكنه أن ينفلت من المنطق الجدلي في المنهجيّة التي يعلنها وفي الرؤية التي يتبناها، لكن تحليلاته التي يقدمها لا يمكن أن تنفلت من منطق الجدل، لأنّ ذهابه إلى أنّ الحرّيّة ونقيضها هما من إنتاج الآليات السلطويّة نفسها،

---

[36]- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 63-64

يجعل هذه الآليات كما لو كانت تقوم بدور الجوهر والأصل الأول نفسه الذي ينتج الشيء ونقيضه معاً وفي الوقت ذاته، وهو مشابه لدور الجوهر في فلسفة سبينوزا.

وأوضح دليل على كشف تحليلات فوكو عن المنطق الجدلي رغماً عنه، هو رؤيته العامة الشاملة للعلاقة التاريخيّة بين الليبراليّة وضوابطها. يذهب فوكو إلى أنّه عندما تؤدّي محاولات الضبط التي تضمن الحرّيّة الاقتصاديّة إلى مزيد من القيود ومن التدخّل الحكومي في الاقتصاد، كما حدث في أمريكا منذ الاتفاق الجديد لروزفلت The New Deal، وفي أوروبا في ظل الحكومات الاشتراكيّة وأنظمة دولة الرعاية Welfare State بعد الحرب العالميّة الثانية، تظهر تكاليف عالية لهذا الضبط، وهي تكاليف غير اقتصاديّة، وبالتالي تصبح الحماية الزائدة للاقتصاد عبئاً على الاقتصاد. وكانت هذه هي أزمة الاقتصاديات الكينزية في الستينات والسبعينات، ومعها تظهر الخطابة المهاجمة لتدخّل الدولة في الاقتصاد بحجة أنّ هذا التدخّل في حد ذاته سلطويّة وعصف بالحرّيّة. وهذه الخطابة ـ الاقتصاديّة والسياسيّة ـ هي التي قدّمتها الليبراليّة الجديدة منذ السبعينات من أجل رفع حماية الدولة وإنهاء التدخّل الحكومي في الاقتصاد بحجة تكلفته العالية غير الاقتصاديّة وعدم تنافسيّته وسلطويّته. وهنا تظهر الدعوات إلى ضرورة انكماش الحكومة والتخلي عن المسؤوليّات الاجتماعيّة السابقة لدولة الرفاهية، ثم الخصخصة. والرؤية التي يقدمها فوكو محمّلة بالجدل لكن دون أن يعي بذلك. إذ أنّه كشف عن خط تاريخي يمكن تمثيله هكذا:

ليبراليّة ـ ضوابط للّيبراليّة ـ التوسع في الضبط يتحوّل إلى تدخّل في الاقتصاد، وهو عكس الليبراليّة تماماً ـ ضياع الحرّيّة ـ أزمة حكوميّة ناتجة عن تضخم حكومي وعبء الحكومة على الاقتصاد ـ تكاليف اقتصاديّة عالية للحرّيّة ـ العودة إلى تقييد الحكومة ورفع تدخّلها لضمان الحرّيّة، أي عودة الليبراليّة بمعناها الكلاسيكي تحت مسمّى الليبراليّة الجديدة.

هذا هو الذي حدث والذي تكشف عنه تحليلات فوكو لكنّه لا يسمّيها باسمها الحقيقي: إنّها جدل الحرّيّة. والملاحظ أنّ فوكو توقّف عند عودة الليبراليّة مرة أخرى في صورة الليبراليّة الجديدة لأنّها كانت هي التي بدأ ظهورها في السنوات التي كان يلقي فيها محاضراته الأخيرة (1976 – 1979)، لكن الحادث الآن هو الاستمرار في المنطق الجدلي لتاريخ الليبراليّة. فبعد أربعة عقود من تطبيق سياسات الليبراليّة الجديدة، ظهرت مساوئها، وهي المساوئ نفسها التي دعت الدول الغربيّة للتخلّي عن صيغتها الكلاسيكيّة في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين والاتجاه نحو الاقتصاد المخطّط، وبالتالي تظهر الدعوات الآن إلى عودة حماية المجتمع من توحّش السوق الرأسمالي، وإلى ضرورة تقييد الرأسماليّة المنفلتة الآن من أيّ رقابة شعبيّة أو ديموقراطيّة. وربما نشهد عصراً يعود فيه الاقتصاد المخطط مرة أخرى، وهكذا نكون في دورة جدليّة

بامتياز. هذه الدورة الجدليّة هي عكس رؤية فوكو المستبعدة للجدل تماماً، لكن المنطق الجدلي يعود مرة أخرى ليفرض نفسه على تحليلات فوكو رغماً عنه.

خاتمة:

إنّ تلك السلطة التي كشف فوكو عن خلقها للطبيعة والحقيقة المناسبة لها، والتي لم يسمّها باسمها الحقيقي، هي الرأسماليّة. فالسلطة التي تمدّ الحوكمة الليبراليّة بعناصرها في الحكم، والتي تجعل من الحكومة ظلاً تابعاً للسوق هي الرأسماليّة، وهي أيضاً التي تخلق الإنسان المناسب لها وعلى صورتها وهو الإنسان الاقتصادي Homo Economicus. ونظراً لأنّ فوكو كان يتجنّب أيّ إطار ماركسي يمكن أن يضمّ إليه تحليلاته، فقد ظلت هذه التحليلات بدون رؤية أوسع وأكثر شمولاً لطبيعة السلطة في عصر الحداثة. إنّ ما لاحظناه في هذه الدراسة هو عدم إمكانيّة فهم تحليلات فوكو للسلطة واستيعابها إلاّ بالاستعانة بالرؤية الماركسيّة.

وبسبب استبعاد فوكو لأيّ إطار نظري شامل ولأيّ رؤية تاريخيّة أوسع، فقد صارت تحليلاته عميقة وعينيّة للغاية لكن بدون أيّ حكم نهائي على موضوع دراسته، وبدون تفسير سببي لأيّ من الظواهر التي درسها، نظراً لاستبعاده المقصود لمقولة السببية. لم يبحث فوكو في أسباب تحول السوق في منتصف القرن الثامن عشر بالذات، ولا في الأسباب التي أدت إلى اكتساب السوق لهذه الخصائص الجديدة غير المسوقة في التاريخ، وكلّ ذلك من جراء اتباعه لمنهجه الجينيالوجي الذي لا يعير شأناً كبيراً لمقولة السببيّة، لكن لا يمكننا الاستغناء عن التفسير السببي في أي بحث علمي، مهما كانت الانتقادات الفوكويّة لهذا النوع من التفسير. وهنا بالضبط، أي عند نشأة السوق الرأسمالي في منتصف القرن الثامن عشر، تسعفنا وتفيدنا دراسة ماركس أكثر من دراسة فوكو: نشأة هذا السوق في تحليلات ماركس كانت نتيجة للانفصال بين العمل وأدوات العمل، وبين العمال ووسائل إعاشتهم التقليديّة، أو ما يعرف بالتراكم الأصلي. والملاحظ أنّ الدولة مع هذا السوق الجديد لم تعد بحاجة لأن تحكم كثيراً أو مباشرة، لأنّ السوق صار هو الحاكم. لكن السؤال الذي لم يجب عليه فوكو هو: هل هذا السوق نشأ نتيجة الممارسات الحكوميّة أم أنّه هو الذي أدى إلى ظهور الممارسات الحكوميّة الجديدة التي يصفها بأنّها حوكمة ليبراليّة؟ لقد استبعد فوكو هذا السؤال، أولاً لأنّه سؤال عن الأصل والنشأة الأولى وفوكو يستبعد هذه النوعيّة من الأسئلة، وثانياً أنّه سؤال عن السبب، وهو يستبعد مقولة السببيّة أيضاً، ولذلك أتى وصفه لنشأة السوق الرأسمالي، الذي لم يسمّه رأسمالياً بل مجرد "السوق"، إخلاصاً منه لمراجعه القديمة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي لم تسمّه بالرأسمالي، أقول أتى وصفه لهذا السوق على أنّه واقعة ظهرت وحسب، ويأخذها باعتبارها معطاة، لا يبحث عن أصلها أو أسباب ظهورها، بل يسلم بها ثم يبحث عن

آثارها. والعجيب أنّها هي طريقة الاقتصاد الكلاسيكي نفسه في دراسة السوق في عصره. الحقيقة أنّ مدخل ماركس للموضوع نفسه أكثر علميّة.

وهنا بالضبط يكون تحليل ماركس أكثر اكتمالاً، إذ أرجع نشأة السوق ونشأة السلطة السياسيّة الجديدة إلى ما يسمّيه المجتمع البورجوازي، أو التشكيلة الاجتماعيّة التاريخيّة، أو "المجتمع" فقط. إنّ منهجيّة فوكو اللاتاريخيّة واللاجوهريّة واللاسببيّة والمرتبطة بتيار ما بعد الحداثة، أفقدت تحليلاته الكثير من الدلالة العلميّة، لكنّها في الوقت نفسه جعلت كتاباته مفتوحة على احتمالات تأويليّة لا حصر لها، وهذا هو السبب في جاذبيتها للباحثين وقدرتها الفائقة على توليد نصوص موازية ومكمّلة لما بدأه فوكو، لأنّ ما بدأه، ولكونه لا يلتزم بمقولات الجوهر والسببيّة والسبب الفاعل والخط التطوري، فهو لهذا السبب يظل مفتوحاً ومعيناً لا ينضب للباحثين الذين يحاول كلّ واحد منهم أن يأخذ فكر فوكو إلى الوجهة التي يريدها.

المصادر والمراجع:

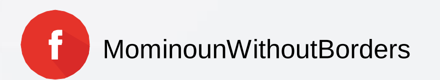
أولاً ـ المصادر:

- Michel Foucault, *Secutiry, Territory, Population*. Lectures at the College de France. Edited by Michel Senellart, translated by Graham Burchell (New York: Palgrave Macmillan, 2007)
- -------------, *The Birth of Biopolitics*. Lectures at the College de France 1978-1979. Trans. by Graham Burchell (Basingstoke & New York: Palgrave Macmillan, 2008)
- **فوكو: المراقبة والمعاقبة. ولادة السجن**، ترجمة د. علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990
- **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1987
- **يجب الدفاع عن المجتمع**، دروس ألقيت في الكوليج دو فرانس لسنة 1976، ترجمة وتقديم وتعليق د. الزواوي بغورة، دار الطليعة، بيروت، 2003
- **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990

ثانياً ـ المراجع:

- Djaballah, Marc, *Kant, Foucault, and Forms of Experience* (New York/London: Routledge, 2008)
- Gane, Nicholas: “The Governmentalities of Neo-Liberalism: Panopticism, Post-Panopticism, and Beyond”, *The Sociological Review*, vol.60 (2012)
- Goldmann, Lucien, *Immanuel Kant* (London/ New York: Verso, 2011/ first published 1945)
- Harvey, David, *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography* (New York: Routledge, 2001)
- Hayek, *Law, Legislation, and Liberty*. 3 volumes (Chicago: University of Chicago Press, 1973, 1976, 1979)
- Koopman, Colin, *Genealogy and Critique: Foucault and the Problems of Modernity* (Bloomington/ Indianapolis: Indiana University Press, 2013)
- Marx, *Capital*, vol I. Translated by Ben Fowkes (London, Penguin, 1990)
- Marx, *Grundrisse*. Foundations of the Critique of Political Economy. Translated by Martin Nicolaus (London: Penguin, 1993)
- Meszaros, Istvan, *The Power of Ideology* (London & New York: Zed Books, 1989)
- Poulantzas, Nicos, *Political Power and Social Classes*. Translation editor Timothy O’Hagan (London: New Left Books, 1975)
- -, *Classes in Contemporary Capitalism*. Translated by David Fernbach (London: New Left Books, 1976)
- الكردي، محمد علي، **نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992
- منصور، أشرف، **الليبراليّة الجديدة، جذورها الفكريّة وأبعادها الاقتصاديّة**، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008









الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com